حزب «النهضة» وتداعيات الحدث المصري

منتصر حمادة

باحث في الإسلام السياسي

ملخص

ما زالت الأوضاع في تونس تغري المتتبعين بالتأمل والتفاؤل بخصوص إحداث قطيعة سياسية محورية في النسخ الوطنية لأحداث "الربيع العربي"، بحكم أن أغلب نماذج هذا "الربيع" أفرزت تجديدًا في السلطوية (الحالة المصرية على وجه الخصوص)، أو إحياء للصراعات الطائفية (الحالة السورية)، أو تنذر بقيام دويلات داخل نفس الدولة الوطنية (الحالة الليبية)، من دون التوقف عند معالم المصير المجهول لأغلب الدول العربية في سياق تفاعلها مع الموجات المتجددة لأحداث هذا الحراك.

تكمن فرادة النموذج التونسي ـ في معرض الحديث عن تطورات "الربيع العربي" ـ في أنه أولًا البلد الذي انطلقت منه شرارة هذا الحراك، وفي كونه ثانيًا، يضم تجربة إسلامية حركية متميزة من أغلب التجارب الإسلامية الحركية في المنطقة العربية، وارتبطت بأداء حركة/ حزب النهضة" بقيادة الشيخ راشد الغنوشي.

وفي هذا السياق، وأخذًا بعين الاعتبار موجات المد والجزر المميزة للتجربة الربيعية التونسية، لا بد من الانطلاق من مُسلمة أساسية، تفيد أن قراءة هذه التطورات، تتطلب التفريق بين "القصص الصغرى" و"القصص الكبرى" لهذا النموذج:

في أحدث عناوين "القصص الصغرى"، يمكن الإشارة إلى أهم الخلاصات التي أفضى إليها الحوار الوطني في تونس (الذي اختتم في 14 كانون الأول/ يناير 2013)، مع اختيار وزير الصناعة في الحكومة السابقة مهدي جمعة، رئيسًا لحكومة غير حزبية ستقود تونس إلى الانتخابات العامة القادمة، وسبق لجمعة أن اختير وزيرًا للصناعة في حكومة علي العريض التي تسلمت المهام بصفة رسمية يوم 13 مارس/ آذار 2013 عقب أدائها اليمين الدستورية وتزكيتها من المجلس الوطني التأسيسي خلفًا لحكومة حمادي الجبالي، وبموجب هذا الاتفاق، سيسلم حزب "النهضة" الإسلامي السلطة كوسيلة لإنهاء أزمة هددت انتقال تونس إلى الديمقراطية بعد انتفاضة عام 2011. (تميزت جلسة الحوار الوطني بحضور 21 حزبًا من المشاركين، وفي مقدمتهم أهم

رؤية تركية
2014 - 9
38 - 35

المركزيات النقابيـة، عمادة المحامين، "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان").

مـن "القصـص الصغـرى" أيضًـا، نقـرأ لائحة عريضة مـن العناوين التي بزغت منذ رحيل الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي من البلد، مسـتقرًّا في السعودية، لعلَّ أهمها تبعات عمليتي الاغتيال السياسي اللتين استهدفتا في 6 شباط/ فبراير 2013 شكري بلعيـد وفي 25 تمـوز/ يوليـو 2013 محمـد البراهمـي، وهما من رموز المعارضة اليسـارية في تونس.

عـلى أن أهـم "القصـص الصغـرى" في الحالـة التونسـية- وإن كانـت "قصـة كبـيرة" وصادمة في الحالة المصرية- تبعات الاحداث الاخيرة في مصر والاطاحة بالرئيس الإخواني المنتخب ديمقراطيًّا محمد مرسي.

تفيد أهم عناوين هذه القصص أن "الربيع العربي" أسّس لصعود لافت لحزب "النهضة" نحـو سـدة الحكـم، وأنـه منـذ تلـك الحقبة، والحقـل السـياسي التونسي يمـر بمخاضات سياسـية بين مختلف الفرقاء السياسـيين، وفي مقدمتها التيار الإسـلامي، والمؤسسة الأمنية (العسكر والشرطة)، ورموز الحزب الوطني الحاكم، أو بعض رمـوز "الدولة العميقة" في نسختها التونسية.

وتفيـد قصـة أخـرى لا تقـل أهميـة، أنـه بـصرف النظـر عـن المرجعيـة الإيديولوجية للحكومات التي تسلمت السلطة بعيد اندلاع "الربيع العربي"، وبالنظر إلى طبيعة انتظارات الشـارع، فإنها تسـلمت من حيث لا تدري، ما يُشـبه "قنبلة اجتماعية" موقوتة، على اعتبار أن انتظـارات الشـارع (في الحـالات المصرية

والتونسية والليبية على وجه الخصوص)، كانت أكبر بكثير من الإمكانيات المتوفرة لدى حكومات هذه الدول من أجل تفعيل مقتضيات هذه الانتظارات.

وبحكم أن اندلاع "الربيع العربي" من تونس ألهم العديد من النشطاء لتكرار ذات السناريو في بلدان أخرى، كما جرى في مصر على وجه الخصوص. نقول هذا ونحن نأخذ بعين الاعتبار الثقل الإستراتيجي والسياسي والديمغرافي لمصر ـــ فقد بزغت هواجس الفرقاء التونسيين من التيار الإسلامي على وجه الخصوص، وبدرجة أقل من باقي الفرقاء الذين تعرضوا للقمع والمنع على عهد الرئيس بن علي، من أن تنعكس التطورات المقلقة في مصر على الوضع التونسي، لولا أن تفاصيل "الحكايات الصغرى" سالفة الذكر تحول لنا تأكيد تكرار هذا السيناريو يبقى بعيد المنال، لاعتبارات عدة، وفي مقدمتها حنكة حكيم حركة النهضة، دون سواه.

بالرغم من قلاقل التدافع الداخلي في أروقة حزب "النهضة" بين تيار تنويري منفتح ووسطي، يقوده راشد الغنوشي، وتيار مخالف، متعاطف بشكل أو بآخر مع سلفية "أنصار الشريعة" الصاعدة في شمال إفريقيا، فإن أداء الحزب الإسلامي الأبرز مغاربيًّا، يبقى بين أيدي الغنوشي دون سواه، والذي يؤكد أنه صاحب مراجعات نوعية في الخطاب الإسلامي الحركي، وأنه متقدم كثيرًا عن أغلب فرقاء الساحة الإسلامية الحركية.

لقد سبق للغنوشي في أكثر من مناسبة، أن أكد أن صيغة الحكم الائتلافي في تونس تبقى أكثر من "ضرورة براغماتية فرضتها نتائج الانتخابات، بل هي صيغة مُثلى للحكم في ظروف الانتقال"، مؤكدًا _وهذا أمر يهم أتباع ومؤيدي جماعة الإخوان في مصر_ أن "الحركة ستعتمد هذه الصيغة حتى لو كسبت الأغلبية في الانتخابات القادمة"، و"أن إجازة الدستور لا بد أن تتم بالتوافق بين القوى السياسية، وليس بالأغلبية الميكانيكية".

لقد سبق للغنوشي في أكثر من مناسبة، أن أكد أن صيغة الحكم الائتلافي في تونس تبقى أكثر من «ضرورة براغماتية فرضتها نتائج الانتخابات، بل هي صيغة مُثلى للحكم في ظروف الانتقال»

من المؤكد أن بعض رموز الفساد المؤسساتي والمالي في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، لن يروق لهم تطور الأوضاع نحو الأحسن في الساحة التونسية اليوم، ومن ثَمَّ إذا توفرت لهم إمكانية إعاقة التحول نحو الأحسن، فلن يترددوا في تفعيل تلك المقتضيات، وبشتى الطرق، ولكن ترجمة هذه القناعة على أرض الواقع، يتطلب من الإسلاميين في تونس عدم تكرار بعض الزلات التي صدرت عن نظرائهم في مصر، من خلال انزلاق بعض رموز حزب "الحرية والعدالة" وجماعة "الإخوان المسلمين" إلى "شيطنة" العديد من المخالفين، من يمين ويسار وليبراليين وأقباط، وهي "الشيطنة" الغائبة بشكل أو بآخر في الحالة

في مقدمة المخاطر التي قد تغذي الساعين إلى تكرار سيناريو الحدث المصري، ما يصدر عن بعض «الجهاديين» التونسيين، من جماعة «أنصار الشريعة» (أو النسخة التونسية المصغرة لتنظيم «القاعدة»)، والتي تورطت في عدة أعمال عنف ودم

التونسية، حيث يبقى خيار العمل الجماعي في سياق حكومات وطنية، تضم أهم الفاعلين السياسيين، الخيار الأبرز لحزب "النهضة"، وهو الخيار الذي يقف عائقًا بنيويًّا وراء عدم تكرار السيناريو المصري الانقلابي في الحالة التونسية.

المفارقة، أن عدوى "الحدث المصري" قد نجد بعض مقدماتها من حيث لم يتوقع ذلك حزب "النهضة"، بالرغم من شراسة وأطماع رموز "الدولة العميقة"، بدليل المواقف النوعية الصادرة عن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي، أي القائد السياسي الذي نهل من مرجعية علمانية والحليف السياسي الأبرز لحركة النهضة الإسلامية الحاكمة، حيث سبق له بشكل صريح أن ندد بما أسماه "مؤامرة" للانقلاب على الحكم، وذكر أن وراءها "شبكات عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي" و"قوى عربية" لم يحددها و"قوى مافيوزية وسلفيين"، بل وصل الأمر بالمرزوقي إلى تغيير رئيس الحرس الرئاسي والقيادات العليا في الجيش في إجراء قرأه المتتبعون على أنه محاولة لقطع الطريق أمام محاولات انقلابية محتملة.

نجد إذن في مقدمة المخاطر التي قد تغذي الساعين إلى تكرار سيناريو الحدث المصري، ما يصدر عن بعض "الجهاديين" التونسيين، من جماعة "أنصار الشريعة" (أو النسخة التونسية المصغرة لتنظيم "القاعدة")، والتي تورطت في عدة أعمال عنف ودم، ذهب ضحيتها عناصر في الجيش والشرطة، كما حملت وزارة الداخلية هذه الجماعات مسؤولية اغتيال محمد البراهمي وشكري بلعيد.

نقرأ في خلاصة دراسة حديثة لداني رودريك (باحث تركي في العلوم الاقتصادية والاجتماعية في معهد الدراسات المتقدمة في مدينة برينستون، بولاية نيو جيرسي الأمريكية)، أن أهم دروس أحداث الربيع العربي بعد مرور ثلاث سنوات تقريبًا على بداية هذا الحراك، كون "عوائق الديمقراطية لا تكمن في الإسلام ولكن في السياسيين السلطويين الذين ينبغي إدانة انتهاكاتهم لحقوق الإنسان دون ربط هذه الخروقات بثقافة أو دين"، ويبدو أن مواقف وقرارات حزب "النهضة" الإسلامي تحت قيادة الحكيم الغنوشي، تصب في تغذية مضامين هذه الخلاصة، على الأقل، في الحالة التونسية.